الفصل العاشر

هل مازال الدبلوماسى ضرورة؟

مثلما أوضحت الفصول السابقة عن معالم الدبلوماسية المعاصرة والظروف التى تعمل فيها خاصة ثورة المواصلات والاتصالات، فقد كان من أبرز نتائجها تعاظم أدوار رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية وشخصيات من مؤسسات من خارج الجهاز الدبلوماسى التقليدى وبعثاته الخارجية، الأمر الذى جعل لقاءات واجتماعات رؤساء الدول والحكومات من المعالم شبه اليومية فى العلاقات بين الدول، تناقش وربما تحسم من خلالها وبين الرؤساء وجها لوجه وربما فى اجتماعاتهم المنفردة قضايا تمس صميم علاقات شعوبهم واتجاه هذه العلاقات وربما تحولها من اتجاه إلى اتجاه آخر، وقد لاتمس لقاءات واتصالات الرؤساء شئون شعوبهم ودولهم فقط وإنما قد تمتد لكى تصيغ وتؤثر على مناطق بأكملها بل وربما العالم. فى هذا السياق يمكن أن نستدعى- كنماذج بارزة اجتماعات القمة الأمريكية السوفيتية خلال السبعينات والثمانينات وهى الاجتماعات التى أدارت التطور العميق ليس فقط فى علاقات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، وإنما فى النظام الدولى بأكمله وبالصورة التى تحول بها مع نهاية الثمانينات وانتهى معه شكل ومضمون النظام الدولى بقواعده وعلاقاته كما تشكل منذ نهاية الحرب الثانية، كما يمكن أن نذكر مثلا قريبا على أدوار الرؤساء واتصالاتهم فى إدارة وتوجيه العلاقات الثنائية بل والإقليمية والدولية وفى أخطر مراحلها وأزماتها بما فعله الرئيس الأمريكى جورج بوش وهو يدير أزمة الخليج عام١٩٩٠ وبشكل - من خلال اتصالات تليفونية مع رؤساء الدول- تحالفا دوليا عالج واحدة من أخطر أزمات العالم المعاصر.

كما يبدو تطور مستوى اجتماعات القمة فى اللقاءات المنتظمة لرؤساء دول وحكومات المجموعة الأوروبية، وكذلك رؤساء دول وحكومات المجموعة الأوروبية، وكذلك رؤساء مجموعة الدول الصناعية السبعة. وفى منطقتنا العربية نشهد اتصالات شبه يومية مباشرة بين الرؤساء العرب تعالج قضايا حيوية قد يستدعيها حدث أو تطور مفاجىء، أو تعالج وتمهد لما هو متوقع على الأمد القريب أو البعيد من تطورات وتعمل على صياغة مواقف متوافقة ازاءها.

ولم تعد أدوار الرؤساء فى السياسة الخارجية والعملية الدبلوماسية تقتصر عليهم وحدهم بل امتدت إلى مستشاريهم السياسيين وخبرائهم للأمن القومى وبالدرجة التى، إن لم يتوفر لها قدر كبير من التنسيق والتفاهم، فقد تسبب فى أحيان كثيرة ليس فقط تنافسا بل وتوترا بينهم وبين وزارات الخارجية.

ولعل أبلغ مثال على ذلك مايحدث بين وزراء الخارجية الأمريكيين وبين مستشارى الرئيس الأمريكى للأمن القومى، ونستدعى فى هذا أدوار هنرى كيسنجر عندما كان مستشاراً للأمن القومى وعلاقته بوزير الخارجية آنذاك وليم روجرز، وهى الفترة التى أدار فيها كيسنجر وصمم ونفذ أكبر التحركات الدبلوماسية الأمريكية وأكثرها تأثيرا، وعلى المستوى الأمريكى أيضا يبرز فى هذا العلاقة المتوترة بين زيجنيو بريجنسكى حين كان مستشارا للأمن القومى للرئيس الأمريكى كارتر وبين وزير الخارجية آنذك سايروس فانس، والتى جاءت نتيجة لأدوار ومساهمات برجنكسى ليس فقط فى تصورات وصياغة مفاهيم السياسة الخارجية الأمريكية وتوجهاتها بل وكذلك إلى الأدوار الدبلوماسية التى قام بها وبتنفيذها (التطبيع الكامل مع الصين) ونفس العلاقة حدثت بشكل أو بآخر بين مستشارى رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر وبين وزير خارجيتها سير جيفرى آرثر ومن بعده دوجلاس هيرد وكذلك بين مستشارى المستشار الألمانى هيلموت كول ووزير خارجيته جينشر.

وإذا كان الرؤساء قد أصبح لهم هذا الدور المؤثر فى إدارة العلاقات الدبلوماسية بين دولهم، فإن وزراء الخارجية بتعدد اتصالاتهم على المستوى الثنائى والجماعى ومن خلال الاجتماعات واللقاءات المباشرة، ومن خلال الاتصالات التليفونية، أصبح لهم دور حاسم فى إدارة وتنفيذ العملية الدبلوماسية، نذكر فى هذا مرة أخرى دور وزير الخارجية الأمريكى كيسنجر برحلاته المكوكية فى الشرق الأوسط في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، فى صياغة علاقات جديدة لمنطقة الشرق الأوسط، ونفس دوره فى مفاوضات إنهاء الحرب الفيتنامية، وصياغة علاقات الوفاق مع الاتحاد السوفيتى فى السبعينات، وإنهاء القطيعة مع الصين. وماينطبق على وزير الخارجية الأمريكى، ينطبق بمستوى أو بآخر على معظم وزراء الخارجية وعلى أدوارهم الشخصية فى تنفيذ سياسة بلادهم الخارجية من خلال اللقاءات والاتصالات المباشرة.

ولعل من الأمثلة الحديثة التى يُستشهَد بها على الدور المباشر والفعال لوزراء الخارجية فى إدارة العملية الدبلوماسية فى مضمونها وتفاصيلها ماقيل عن شكوى الممثلين الدائمين للدول فى مجلس الأمن من أن السكرتير العام لايجتمع بهم أو يتشاور معهم وهى الشكوى التى لايوافق عليها السكرتير العام، ويرد عليها بأن شكوى السفراء الممثلين الدائمين تكمن فى أنه يتصل مباشرة بوزراء خارجيتهم وهو الأمر الذى يرجعه السكرتير

العام إلى علاقاته ومعرفته وصلاته الشخصية بوزراء الخارجية. وإذا كان هذا حقا، فإنه يمكن أن نضيف أن السكرتير العام يدرك أنه من الأجدى عمليا، لعنصر الوقت ولحدة المشكلات المطروحة وحاجتها إلى قرارات سريعة أن يتعدى السفراء، وأن يتصل مباشرة بوزراء الخارجية.

وعلى مستوى آخر، وأكثر اتساعا ومضمونا فى علاقات الدول، فإن أدوار مؤسسات الرئاسة ووزارات الخارجية، أصبح يوازيها أدوار الوزراء والخبراء المسئولين عن جوانب العلاقات الفنية الثنائية والإقليمية والدولية لدولهم، وعنى بها العلاقات المتعلقة بميادين الاقتصاد، والتجارة، والطاقة، والبيئة والسياحة، والثقافة، والعلوم..الخ، وهى الميادين التى أصبحت تشكل نسيج العلاقات بين الأمم، وقد اكتسبت هذه الميادين، ومن ثم الوزارات والأجهزة والأشخاص المسئولين عنها، أهمية تتوازى مع تأثيرها فى حياة دولهم وكذلك من تعقد وتشابك العلاقات فيها ومستوى الاعتماد المتبادل Imterdpemdemce حولها، وهو المفهوم الذى أصبح من معالم ومقومات الحياة والمجتمع الدولى وعلاقات وحداته كل هذا يفسر النطاق العريض من الاتصالات والاجتماعات والزيارات المتبادلة والمنتظمة بين الوزراء والخبراء المختصين فى هذه الميادين، والتى يرتبون ويعقدون من خلالها عشرات الاتفاقيات التى تنظم علاقات دولهم فى هذه الميادين الحيوية لتطور دولهم.

هذا التطور الذى أتى إلى العملية الدبلوماسية بقنواتها وأدواتها الدبلوماسية التقليدية يمكن أن ننظر إليه من زاويتين: الأولى هو ماأضافه من قوة وفعالية للعملية الدبلوماسية بإدخال الرؤساء ومستشاريهم، وكذلك الوزراء والخبراء المتصلين بجوانب العلاقات المتسعة، وبشكل أصبح عنصرا مساعدا للعملية الدبلوماسية التقليدية كما كانت تدار من قبل إلى حد كبير من خلال القنوات التقليدية وهى السفراء المقيمون ومساعدوهم - أما الجانب الآخر فهو يبدو فى أن السعة والتعدد التى أصبحت لاتصالات الرؤساء ومستشاريهم والوزراء والخبراء المشرفين على جوانب العلاقات بين الأمم، قد جعلت بعضهم يتساءل عما إذا كان الدبلوماسى قد أصبح ضروريا حقا؟بل أن الشعور بعقم الدبلوماسية وبتراجع أهمية ووظيفة الدبلوماسى يتملك أحيانا بعض الدبلوماسيين ويعبرون عنه. فقد عبر دبلوماسى بريطانى بارز عن هذا الشعور بقوله«فى بعض الأحيان، وتحت الشعور بالقهر، وبعقم الكثير من الحياة الدبلوماسية، والواجبات الاجتماعية المرهقة، والمؤتمرات التى لاتتفق على شىء،

والبرقيات التى لايقرأها أحد، يبدأ المرء فى التفكير أن الدبلوماسية هى أمرلا معنى له..» وإن كان يستطرد «ولكن يبدو أن الدول ستظل دائما فى حاجة لأن تنظم علاقاتها بعضها البعض».

كما كتب سفير إيطاليا وهو ينهى حياته الدبلوماسية عام ١٩٨٠ بأن وسائل ألكترونية ليس فيها أحد سوف تطلق يوما ما المراسلات بين رؤساء الدول والحكومات دون أى تدخل من جانب السفراء. كما أن إحساسا آخر بافتقار أهمية السفير نجده فى مثال آخر- ففى عام ١٩٧٧ عرض الرئيس الأمريكى كارتر على شخصية أمريكية خدم بلاده فى أكثر من منصب لكى يختار منصبا دبلوماسيا فى إحدى العواصم الكبرى، وفى عهود سابقة فإن مثل هذا العرض كان سيلقى الترحيب من أى شخص يريد أن يؤثر فى مصير بلاده، إلا أن جورج بوش أجاب على هذا العرض بقوله«لقد اعتذرت عن هذا العرض، ولم أقل ماشعرت به حقيقة عن اتجاه الرؤساء ومستشاريهم ووزراء الخارجية إلى أن يجعلوا عمل السفراء محصورا فى العلاقات العامة والمراسمية..».

وقد يبدو هذا التساؤل والتشكيك فى أهمية دور السفير، للوهلة الأولى مشروعا بالنظر الى أدوار المؤسسات والأجهزة والشخصيات التى أصبحت تساهم فى العملية الدبلوماسية من خارج مؤسساتها التقليدية وهى وزارات الخارجية وسفاراتها فى الخارج ، إلا أن التمعن فى هذا التساؤل سوف يجعله يبدو متسرعا، بل أن الحجج التى يستند إليها هى نفسها التى تدعم وتبرر دور الدبلوماسى، بل أن نجاح وفعالية مايتم من خلال قنوات ومؤسسات أخرى وشخصياتها، سوف يتوقف إلى حد كبير على مستوى مساهمات القنوات التقليدية للدبلوماسية وممثليها.

بداءة، وكما أوضحنا فى المقدمة العامة، فإن من العوامل التى تضفى قيمة على عمل الدبلوماسى، وتقديراته هو أنه «هناك» وأنه «فى»البلد الأجنبى، وفى الموقع وحيث تتاح له طرق ومسالك مباشرة للتعرف وفهم البلد الأجنبى واستكشاف العناصر الفعلية للقوة، وكذا مكامن ضعفه، ودوافعه، وتحيزاته، ولذلك يقول المستشار ورجل الدولة الألمانى بسمارك فى تقدير عمل الدبلوماسى أنه«يتضمن التخاطب الفعلى مع الناس والحكم عليهم بدقة وعلى مايمكن أن يفعلوه والتقدير الدقيق لوجهات نظرهم» .واذا كان ماقاله بسمارك ينطبق على عصره، فإنه ينطبق بشكل أكثر على الزمن الحاضر حيث ازدادت عناصر علاقات الأمم

تعقدا وتشابكا وتعمقت دوافع كل منها، وبشكل أصبح التعامل معها يحتاج إلى تقديرات دقيقة تعتمد بالتالى على معلومات دقيقة وشاملة، ومن هنا تبدو أهمية المتابعة والمراقبة والرصد اليومى المباشر الذى يقوم به الدبلوماسى.

ويلور مؤرخ الدبلوماسية الشهير هارولد نيكلسون الاعتبارات الدائمة التى مازالت تعطى أهمية للدبلوماسى المقيم، بعد أن يعدد التطورات التى تبدو أنها قد حدثت وانقصت من دور الدبلوماسى ووظيفته ومن أبرزها ثورة الاتصالات، ويستخلص أن وزيرا للخارجية من مكتبه وفى عاصمة بلاده يستطيع أن يتحدث تليفونيا خلال صباح واحد مع عدد من سفرائه يعطيهم تعليماته بل أنه يستطيع أن يهبط عليهم من السماء بشكل مفاجىء ، ويتساءل إن كان هذا يعنى أن الدبلوماسى اليوم ليس أكثر من كاتب فى نهاية الخط؟ ويستخلص «إن هذا الافتراض سيكون مبالغا فيه كثيرا. إن السفير فى عاصمة أجنبية يجب أن يظل دائما هو مصدر المعلومات، وفوق كل شىء هو المفسر فيما يتعلق بالأوضاع السياسية والاتجاهات والآراء فى البلد الذى يقيم فيه. وفى كل ديمقراطية وفى كل وزارة أو اتحاد نقابات، فإن السلطة فى أى لحظة تكمن فى ثلاثة أو أربع شخصيات فقط ليس هنالك إلا السفير المقيم الذى يستطيع أن يعرفهم بشكل وثيق أو يستطيع أن يقيم تزايد أو تضاؤل نفوذهم . إن تقاريره يجب أن تكون دائما هى الأساس الذى تتخذ حكومته عليه قراراتها حول أى سياسة تكون فى لحظة ماعملية أو غير عملية. وهذه فى ذاتها أهم وظيفة للسفير وأهم مسئولياته. ويظل السفير أيضا أهم قناة اتصال بين حكومته وبين الحكومة المعتمد لديها. إنه وحده الذى يستطيع أن يقرر فى أى لحظة وفى أى أوضاع يمكن أن ينفذ تعليماته على أفضل وجه- إنه فيما لاحظ ديموريشنز قديما - «الذى يتحكم فى المناسبات ولذلك، وإلى حد كبير- فى الأحداث». ويواصل نيكلسون تقريره لأهمية دور السفير الدبلوماسى المقيم بقوله «إنه لكل ذلك يظل الوسيط الذى يستطيع وحده أن يشرح أهداف ودوافع حكومة لأخرى. لذلك فإنه إذا كان أحمق، وجاهلا، ومختالا بنفسه أو معتل المزاج، فإن قدرا كبيرا من سوء الفهم يمكن أن ينشأ، وتصرفات طائشة ضارة يمكن أن ترتكب. وثمة نتائج هامة يمكن أن تترتب على العلاقات التى نماهاوحافظ عليها خلال فترة عمله، وعلى درجة الثقة التى كان ينظر إليه بها، وعلى مهارته ولباقته حتى فى أكثر المفاوضات الثانوية. وهذا ليس كل شىء. فعلى السفير أن يمتلك نفوذا كافيا لدى حكومته حتى يستطيع أن يباعد بينها وبين عمل ماوالذى يعلم أنه بالنظر لظروف فى واقع

الدولة التى يعمل فيها سوف يجلب كارثة. إن الحكومات والتى تسمح لنفسها بأن تمثل فى العواصم الأجنبية بسفراء لن تلتفت لنصائحهم فإنها تضيع وقتها والمال العام.ويختتم نيكلسون تلخيصه المحكم وروايته لمهمة السفير الدائمة باقتطاعه فقرات من الدبلوماسى البريطانى البارز: Tules Campon «إن تعبيرات مثل«الدبلوماسية القديمة» «والدبلوماسية الجديدة». لاتحمل أى علاقة بالواقع. إنها المظهر الخارجى أو إن شئت، «زخارف» الدبلوماسية التى تمر بمرحلة تغير. إن الجوهر يجب أن يظل هو نفسه، طالما إن الطبيعة البشرية لاتتغير ، وطالما أنه ليس هناك منهج آخر لتنظيم الخلافات الدولية، وطالما أن أفضل أداة تحت تصرف حكومة ترغب فى أن تقنع حكومة أخرى ستظل دائما الكلمات المنطوقة رجل مهذب».

وإذا كان من أهم التطورات فى إدارة العلاقات الخارجية والدبلوماسية للدول هى اجتماعات القمة المتكررة والمنتظمة التى أصبحت من معالم الدبلوماسية المعاصرة، فإنه من المتفق عليه كذلك أن لقاءات القمة تلك، لخطورتها بالنسبة للعلاقات الرؤساء ودولهم والقضايا التى يبحثونها فإنها يجب أن يعد لها الإعداد الجيد وقد لاتتم أحيانا إلا بعد التأكد من أنها سوف تتوصل إلى نتائج إيجابية. ويتوقف هذا إلى حد كبير على تقييم كل جانب لدوافع الآخر ومصالحه والقوى الداخلية والدولية المؤثرة فيها، ونتائج احتمالات النجاح والفشل على القضايا المنظورة وعلى صورة ومكانة الرئيس شخصيا. ومثل هذا التقييم والمعلومات التى يتم على أساسها إنما تتوقف إلى حد كبير على مايوافى به الدبلوماسى دولته باعتبار أنه الأقرب إلى المصادر الدقيقة لهذه المعلومات. وبخلاف اجتماعات الرؤساء التى تتم بشكل عاجل استجابة لحدث طارىء بين دولهم أو فى الوضع الإقليمى والدولى، فإن معظم اجتماعات الرؤساء تنعقد بعد أن تكون قد تم تقريبا التوصل إلى الاتفاقيات التى سيوقعها الرؤساء وتعطى قيمة ومضمونا لاجتماعهم، وتذكر فى هذا الخصوص أن اتفاقيات الحد من الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، والتى كانت تشكل جوهر ومضمون لقاءات القمة الأمريكية السوفيتية فى السبعينات والثمانينات، كان يتم التفاوض حولها قبل شهور من لقاءات الرؤساء، وهو التفاوض الذى يقوم به دبلوماسيون محترفون بالتعاون مع خبراء فنيين وسياسيين. وكما قال دبلوماسى فرنسى مخضرم «أنه من الأمور الطيبة جدا تقرير وحسم مبادىء السياسة بين القادة ولكن نجاح أو فشل هذه السياسة إنما يعتمد حقا على الصلات اليومية للدبلوماسيين فى مواقعهم».

وماينطبق على لقاءات القمة، ينطبق على اجتماعات وزراء الخارجية، فمما لاشك فيه أن ما يقدمه الدبلوماسى المقيم لوزير خارجيته من تقييم دقيق عن الإطار العام للسياسة الخارجية للدولة المعتمد فيها، وعن العوامل المحيطة بالقضايا التى يتم بحثها من وجهة نظر هذه الدولة فضلا عن الاتجاهات الشخصية لوزير خارجيتها، كل هذا يزود وزراء الخارجية بخلفية سليمة يديرون بها محادثاتهم.

أما الاتصالات والاجتماعات المباشرة التى تتم بين الوزراء والخبراء الفنيين، وتشمل مجالات هامة فى العلاقات الثنائية بين بلادهم، فإن دور الدبلوماسى المقيم فيها هو دور هام وموجه ذلك أن إقامة وتطوير العلاقات فى هذه المجالات تعتمد على التتبع الدائم للإمكانيات العملية والمتطورة فى كل بلد، وعلى التقييم الدقيق لما يمكن أن تقدمه إلى أو ماتحتاجه من البلد الآخر، وعلى التنبيه لما يمكن أن يفتحه تطور هام فى أوضاع الدولة الاقتصادية و التجارية أو فى مجالات العلوم والتكنولوجيا خاصة إذا كانت من البلدان المتقدمة اقتصاديا وصناعيا وتكنولوجيا، وكذلك احتياجاتها واحتياجات خطط التنميه فيها إذا كانت من الدول النامية. مثل هذا الرصيد والتنبيه إليه لايقدمه بشكل دقيق إلا الدبلوماسى المقيم الذى يضفى تقديره لما قد يقال أنه متاح بشكل علنى عن هذه الأوضاع.ولايقتصر تأثر وأهمية الدبلوماسى فيما يتعلق بجوانب هذه العلاقات الثنائية على مرحلة استكشاف وتتبع إمكانيات هذه العلاقات والتمهيد بذلك للاتصالات المباشرة بين الوزراء والخبراء المختصين، وإنما يتعدى ذلك إلى مرحلة مابعد هذه الاتصالات والاجتماعات وماقد يتم خلالها من اتفاقيات سوف تعتمد قيمتها النهائية فى واقع الأمر لا على مجرد توقيعها وإنما على متابعة مراحل التطبيق والتنفيذ.

وأخيرا، فقد استمد من وضعوا أهمية الدبلوماسية موضع التساؤل حججهم من انتهاء الحرب الباردة وبشكل خاص من حالة الاستبشار والنشوة التى صحبتها مباشرة، وتصوروا أنه بانتهاء الحرب الباردة بتعقيداتها وماكانت تحمله من أزمات ومواجهات، سوف تصبح أقل تعقيدا وأسهل تناولا، إلا أن ماتكشفت عنه تطورات مابعد الحرب الباردة، وماتفجر من أزمات فى الخليج، ويوغوسلافيا، وماخلفته تركة الاتحاد السوفيتى السابق فى إمبراطوريته الداخلية والخارجية من أزمات عرقية، واقتصادية، وبيئية، وماهو أكثر من ذلك بإمكانيات الانتشار النووى وأسلحة الدمار الشامل، ولم يقتصر الأمر على الأزمات المتصلة بمخلفات الاتحاد السوفيتى القديم وانعكاساتها، وإنما امتدت إلى بناء التكتلات الاقتصادية الدولية،

والحاجة إلى إعادة بناء الهياكل والمؤسسات العسكرية والسياسية مثل حلف الناتو، ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى، لكى تتواءم مع الأوضاع الجديدة واختفاء دوافعها الأساسية، كل هذا لم يقلل من شأن الدبلوماسية ومهامها وأساليبها وأدواتها التقليدية وفى صورها المتعددة الثنائية والمتعددة الأطراف، وإنما تأكدت الحاجة إليها للتعامل مع الأوضاع الدولية والإقليمية الجديدة والتكيف معها بكل الخبرة والمؤسسات والأجهزة الدبلوماسية المطلوبة لذلك، ومثلما خلفت نهاية الحرب الباردة تعقيدات ومشكلات جديدة فى العلاقات الدولية تطلبت جهدا دبلوماسيا إضافيا ومتميزا، فإن انتهاء المواجهة بين الغرب والشرق، والتى كانت تنعكس بالتعقيد على العديد من المشكلات الإقليمية قد فتح الطريق أمام التعاون الدولى للتقدم نحو تحقيق حلول سلمية لهذه المشكلات، ولعل من الأمثلة البارزة على ذلك تنشيط عملية السلام فى الشرق الأوسط والعملية الدبلوماسية التى أطلقها مؤتمر مدريد فى صورها الثنائية والمتعددة الأطراف والجهد الدبلوماسى الذى تطلبته وحشد الجهد المطلوب لها. يضاف إلى هذا أنه كان من نتائج انتهاء الحرب الباردة ظهور كيانات دولية جديدة فى صورة دول مستقلة بلغت حتى الآن قرابة ٢٠ دولة وقد يزيدون مع نهاية القرن، وهو مايعنى اتساعا فى شبكة العلاقات الدبلوماسية وإنشاء لسفارات جديدة.

غير أنه إذا كانت قيمة العمل الدبلوماسى وأدواته التقليدية الممثلة فى هذه الأجهزة الدبلوماسية ومبعوثيها فى الخارج مازالت قائمة بل وربما تأكدت مع تطور مضمون العلاقات بين الدول وتشعبها وتزايد شبكة العلاقات الدولية على المستوى الثنائى والجماعى، فإنه من الثابت أيضا أن قيمة أى جهاز لاتأتى من مجرد وجوده أو من المبررات النظرية لهذا الوجود، وإنما من مستوى كفاءته فى أداء دوره. لذلك فإن تطور الدبلوماسية بالصورة التى أشرنا إليها وتعدد ميادينها قد ألقى مسؤليات متجددة على أفراد الجهاز الدبلوماسى أولا فى استيعاب وتفهم هذه المسئوليات فى سياقها الدولى، وفى سياقها المحلى كذلك فيما يتصل بأوضاع دولته فى شتى المجالات وقدراتها وإمكانياتها وباحتياجاتها من العالم الخارجى ومايمثله التعاون الدولى معها من أهمية فى تلبية هذه الاحتياجات. وإذا كان هذا ينطبق على الممثل الدبلوماسى للدول الصناعية المتقدمة والذى أصبحت قضايا الاعتماد المتبادل من أبرز اهتماماته، فإن ذلك ينطبق بشكل أكثر على ممثلى الدول النامية سواء فيما يتعلق بالتعاون فيما بينها أو فى مايتعلق بميادين علاقاتها الاقتصادية والتجارية والعملية والثقافية مع دول العالم المتقدم ومايمثله إمكانات وفرص التعاون مع هذه الدول من أهمية حاسمة لبرنامج التنمية للمجتمعات النامية.